

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين للنظر والبت فيها .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

١٨٥/٣٦ - تقرير مجلس الأغذية العالمي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د ١ - ٦) و ٣٢٠٢ (د ١ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الاثمانية الدولية لعقد الأمم المتحدة الاثماني الثالث ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ١١٠/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٦٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن تقرير مجلس الأغذية العالمي ، و ٦٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا ،

وإذ تشير أيضاً إلى اعلان المبادئ وبرنامج العمل للذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١٠٨) ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧١/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن الأغذية والزراعة ،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة وشعب يوغوسلافيا لما وفراه لمجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية السابعة من تسهيلات ممتازة وكرم ضيافة ،

وإذ تلاحظ أن مجلس الأغذية العالمي أكد على ضرورة اتخاذ تدابير قومية ودولية شاملة ، حسب الأولويات المحددة في ميدان الأغذية ، وذلك بغية بلوغ مرامي وأهداف الاستراتيجية الاثمانية الدولية لعقد الأمم المتحدة الاثماني الثالث تعزيزاً للتنمية الغذائية والزراعية في البلدان النامية ،

(١٠٨) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الجزء الأول : أحيل إلى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/34/485) .

المخصوص ، انه وفقاً للمعايير الواردة في الفقرة ٣ من الجزء السادس ، من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ ، ينبغي أن تبلغ الموارد الأساسية لجهاز التمويل ٢٠٠ مليون دولار في السنة للفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ :

٤ - تقرر أن تحدد الترتيبات المؤسسية في ضوء جملة أمور منها حجم الموارد المالية لجهاز التمويل وطبيعة عملياته ؛
٥ - تقرر كذلك أن يتم الاتفاق على هذه الترتيبات المؤسسية في أثناء السنة الانتقالية ١٩٨٢ ، وفقاً للأحكام ذات الصلة بالموضوع من الجزء الثاني من هذا القرار :

ثانياً

١ - تقرر اعتبار سنة ١٩٨٢ الفترة الانتقالية لجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛
٢ - ترحو من الأمين العام أن يدعو إلى عقد « مؤتمر لاعلان التبرعات لجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية » ، في الربع الأول من سنة ١٩٨٢ لتلقي تعهدات بالتبرعات المعقودة للسنة الانتقالية وتحت ، في هذا الصدد ، جميع الدول على تقديم مساهمات سخية ، أخذة في الاعتبار توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في هذا الشأن ؛

٣ - تقرر أن تسري على جهاز التمويل أثناء الفترة الانتقالية ، وتنقل إليه ، الأحكام التشغيلية العامة لصندوق الأمم المتحدة الموقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، بما في ذلك موارده وتنظيمه وإدارته ، فضلاً عن الاجراءات المبينة في مرفق قرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ ، وذلك دون مساس بالانفاق النهائي بشأن الترتيبات المؤسسية والمالية الطويلة الأجل المتعلقة بجهاز التمويل ؛

٤ - تقرر أن يقوم فريق حكومي دولي مخصص معني بجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، مفتوح العضوية بالنسبة لجميع الدول ، بعقد دورتين : تستمر الأولى لمدة أسبوعين تمتد من ١ إلى ٥ آذار/مارس ١٩٨٢ ، وتستمر الثانية لمدة اسبوعين يمتدان من ١٢ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٢ ؛ وتقرر كذلك أن يستغل تماماً الوقت السابق لهاتين الدورتين والمتخلل لها في اجراء مشاورات لضمان انجاز أعمال الفريق بنجاح ؛

٥ - تحث الحكومات على ضمان أن يكون التمثيل في هاتين الدورتين على مستوى عال وأن يشمل خبراء في ميدان التمويل ؛
٦ - ترحو من الفريق الحكومي الدولي المخصص أن يعد توصياته بشأن الترتيبات المؤسسية والتنظيمية والمالية لجهاز التمويل ، وأن يقدمها الى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الرابعة ؛

٧ - ترحو من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقدم توصياتها ، عن طريق

٤ - تؤكد من جديد الالتزام القوي للمجتمع الدولي بالتغلب على الجوع وسوء التغذية وبضرورة اتخاذ تدابير دولية أكثر فعالية ، في هذا الاطار ، لدعم التنمية الزراعية ونتاج الأغذية وتوزيعها في البلدان النامية ، لاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من حالات عجز في الأغذية ؛

٥ - تطلب إلى الحكومات المعنية تنفيذ الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في اطار خططها وأهدافها القومية ووفقاً للتوصيات التي اعتمدها المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية^(١٠٨) ؛

٦ - تلاحظ مع بالغ القلق أنه لم يتحقق سوى تقدم محدود في سبيل حل مشاكل التجارة الدولية في المنتجات الزراعية ، وهي مشاكل قائمة منذ أمد طويل ، ومنها الوصول إلى الأسواق الدولية للصادرات الزراعية ، وهي تؤثر تأثيراً ضاراً في الانتاج والصادرات ، ولاسيما انتاج وصادرات البلدان النامية ، ومن شأن حلها أن يسهم إلى حد كبير في تحسين الانتاج الغذائي العام في العالم ؛

٧ - تدعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة في مختلف محافل التفاوض للمضي نحو اقرار وتنفيذ مقترحات من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض وإزالة الحواجز التي تعترض الاتجار بالمنتجات الزراعية ، لاسيما فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ، وأن تيسر بالتالي جملة أمور ، منها إيجاد أنماط للانتاج أكثر كفاءة ؛

٨ - تحث البلدان المتقدمة النمو على بذل قصارى جهدها لتكثيف قطاعات اقتصاداتها الزراعية والصناعية التي تتطلب حماية ضد صادرات البلدان النامية ، لكي تيسر بذلك امكانية الوصول إلى أسواق المنتجات الغذائية والزراعية ؛

٩ - توصي بتوسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم ليشمل مجموعة أكبر من المنتجات المجهزة وشبه المجهزة ، بما في ذلك السلع الزراعية ، كلها أمكن ذلك ، وبتوسيع نطاق شبكة المعلومات المتعلقة باستخدام نظام الأفضليات المعمم ، بتوفير المساعدة التقنية - بما في ذلك المساعدة في ميادين البحث والتنمية والتسويق - وبتحسينها لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من هذه الأفضليات استفادة تامة ؛

١٠ - تؤكد من جديد أن الغذاء حق عالمي من حقوق الانسان تسعى الحكومات إلى ضمانه لشعوبها ، وتؤكد في هذا المجال ايمانها بالمبدأ العام القائل بأنه ينبغي عدم استعمال الأغذية كأداة للضغط السياسي ؛

١١ - تؤكد من جديد أن البلدان النامية ، في اطار خططها وأولوياتها الانمائية القومية ، وبتأييد ثابت من المجتمع الدولي ، ينبغي أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لدفع عجلة الانتاج الغذائي والزراعي ، من أجل تحسين الاكتفاء الذاتي القومي والجماعي في أقرب وقت ممكن ؛

١٢ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم الجهود القومية التي تبذلها البلدان النامية لزيادة انتاجها الغذائي والزراعي ، بزيادة

وإذ تدرك أن تحقيق زيادة كبيرة في حصائل البلدان النامية من الصادرات أمر أساسي لتمويل تنميتها الاقتصادية الشاملة وورادتها من الأغذية والمدخلات الزراعية تمويلًا كافيًا ،

وإذ تعرب عن القلق لأن الحواجز التجارية تشكل عقبة خطيرة أمام البلدان النامية ، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق امكاناتها الاقتصادية ، وأمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتغلب على الركود والتضخم وزيادة الانتاجية بوجه عام ،

وإذ تلاحظ في ذلك الصدد الحاجة لاعتماد جميع البلدان سياسات تستهدف تجنب الاخلال بالتجارة الدولية وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية للصادرات الزراعية ، لاسيما صادرات البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ بقلق كبير أن الحالة الغذائية مازالت متقلقلة للغاية لدى كثير من البلدان النامية بالرغم من الزيادات الكبيرة في الانتاج وتحسين التوزيع في بعض البلدان خلال السنة الماضية ،

وإذ تلاحظ أيضاً بقلق كبير تزايد الجوع وسوء التغذية في كثير من البلدان النامية ، خاصة في أقل البلدان نمواً ، لاسيما تلك الواقعة في افريقيا ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون جزء كبير من الموارد العالمية ، المادية والبشرية ، لا يزال يوجه إلى التسلح مما يحدث أثراً ضاراً بالأمن الدولي وبالجهود الرامية إلى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك حل المشاكل الغذائية ، واذ تهيب بالحكومات أن تتخذ تدابير فعالة في ميدان النزاع الفعلي للسلاح من شأنها ان تؤدي إلى زيادة امكانيات تخصيص الموارد التي تستخدم حالياً في الأغراض العسكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما تنمية البلدان النامية والنهوض بالأحوال الغذائية فيها ،

١ - ترحب بالنتائج والتوصيات التي اعتمدها مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية السابعة^(١٠٩) ، وتطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الدولية المختصة ايلاء اهتمام جدي لتنفيذها ؛

٢ - تعرب عن قلقها بسبب التدهور الخطير لاحتلالات المستقبل فيما يتعلق بالأوضاع الغذائية في العديد من البلدان النامية خلال عقد الثمانينات من هذا القرن ، وعلى وجه الخصوص في أقل البلدان نمواً ، ولاسيما تلك الواقعة في افريقيا ، وتؤكد انه ينبغي تكثيف الجهود الدولية لدعم تحسين انتاج الأغذية في البلدان النامية ؛

٣ - تسلّم بأن الحل الطويل الأجل لمشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية يعتمد على زيادة الاكتفاء الذاتي في الأغذية ، بوصفه جزءاً من التنمية الشاملة لتلك البلدان في اطار احداث تغييرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية ؛

(١٠٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/36/19) ، الجزء الأول .

١٩٧٥). وعلى اتخاذ خطوات عاجلة لتغذية موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشكل كاف ومنصف والانهاء من التغذية السادسة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية، وعلى زيادة المساعدة الانمائية التي تقدمها إلى البلدان النامية، بغية مساعدتها في أن تغدو مكتفية ذاتياً في انتاج الأغذية على الصعيد القومي أو الاقليمي :

٢٠- ترحب من مجلس الأغذية العالمي أن ينظر من جديد في سلسلة من التدابير العملية التي تكوّن في مجموعها شبكة للأمن الغذائي العالمي لضمان استقرار السوق الدولية واستمرار توريد الأغذية العالمية، خاصة للبلدان النامية، بأسعار معقولة وبشروط تستطيع تحملها، وأن يضع توصيات في هذا الصدد :

٢١- تطلب إلى جميع الدول أن تنظر، داخل اطار أولوياتها القومية، في تعزيز أمنها الغذائي القومي :

٢٢- تحث على القيام، في أقرب وقت ممكن، بعقد اتفاق دولي جديد للقمح يتضمن أحكاماً اقتصادية هامة تقضي بحماية مصالح المصدرين والمستوردين على حد سواء، ويعترف بضرورة وضع أحكام خاصة للبلدان النامية :

٢٣- ترحب بقرار صندوق النقد الدولي أن يدمج، في اطار مرفق التمويل التعويضي التابع له، التعويض عن الزيادات في تكاليف الواردات من الحبوب الغذائية مع التعويض عن أوجه العجز في الإيرادات الآتية من الصادرات :

٢٤- تطلب إلى المجتمع الدولي أن يشجع جهود البلدان النامية في سبيل تعزيز واستكمال برامجها للتعاون المتبادل في ميدان الأغذية والزراعة، وأن يعطي أولوية عالية لدعم هذه الجهود :

٢٥- تحث مجلس الأغذية العالمي، وفقاً لبرنامج عمله وفي حدود الموارد المتاحة على مواصلة دعم الاجتماعات التي تطلب الحكومات المهتمة بالأمر عقدها على الصعيد القومي والاقليمي بغية تيسير تبادل الخبرة في قطاع الأغذية :

٢٦- تحث مجلس الأغذية العالمي، في اطار ولايته، على تعبئة مزيد من الجهود في الكفاح للتغلب على الجوع وتأمين استمرار تلك الجهود، وعلى مواصلة استعراض المشاكل الرئيسية وقضايا السياسة والخطوات التي تتخذ أو تقترح لحسمها، وتقديم تقرير عن ذلك، وعلى مواصلة العمل بوصفه آلية للتنسيق تولى اهتماماً شاملاً ومتكاملاً ومستمرًا لنجاح تنسيق ومتابعة سياسات جميع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بانتاج الأغذية، والتغذية، والأمن الغذائي، وتجارة الأغذية، والعون الغذائي؛ وما يرتبط بذلك من مسائل أخرى :

٢٧- تحث المجتمع الدولي، لدى اتخاذ تدابير متعددة الأطراف في قطاع الأغذية على أن يضع في الاعتبار بصفة خاصة مشاكل ومصالح البلدان النامية المنتجة للأغذية والمصدرة لها .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

المساعدات التقنية والرأسمالية، خاصة في مجال استراتيجيات قطاع الأغذية التي اعتمدها بالفعل البلدان النامية المهتمة بالأمر، وذلك في اطار الخطط والسياسات القومية، والاعتراف بأن الاستراتيجيات والسياسات الغذائية لاتزال محط اهتمام البلدان التي تنتهجها :

١٣- تكرر الاعراب عن اعتقادها بأن المعونة الغذائية لأقل البلدان نمواً ينبغي أن تقدم، بالقدر الممكن، في شكل هبات أو بشروط ميسرة للغاية، وأنه ينبغي على المانحين أن ينظروا في أمر دفع تكاليف النقل ذات الصلة :

١٤- تبدي ارتياحها لتنامي عدد البلدان التي تتبع نهجاً أكثر تكاملاً في السياسة الغذائية، بما في ذلك استراتيجيات القطاع الغذائي، بوصفه وسيلة تترجم بها البلدان النامية المهتمة بالأمر أولوياتها إلى تدابير فعالة وتعبء بها، في اطار خططها وأولوياتها القومية، مزيداً من الموارد التقنية والمالية ومن التعاون التقني والمالي من جانب الوكالات الدولية التي تقدم المساعدات الانمائية :

١٥- تؤكد من جديد انه، في اطار الخطط والأولويات الانمائية القومية، ينبغي الاستمرار في اتخاذ سياسات وحوافز فعالة وتقوية تلك السياسات والحوافز وذلك لدفع عجلة التنمية الغذائية والزراعية :

١٦- تحيط علماً بتحقيق الهدف الأدنى للاحتياطي الغذائي الدول المانحة الحالية والمجددة أن تحقق دون أي ابطاء الهدف الأدنى لمؤتمر الأغذية العالمي الذي عقد سنة ١٩٧٤ (١١٠) المتمثل في تقديم ١٠ ملايين طن من الحبوب كمعونة غذائية، كما اتفقت عليه الجمعية العامة في مقرراتها ذات الصلة بالموضوع :

١٧- تحيط علماً بتحقيق الهدف الأدنى للاحتياط الغذائي الدولي للطوارئ لسنة ١٩٨١ وقدره ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب، وتعرب عن تقديرها للبلدان التي مكّنت تبرعاتها من تحقيق ذلك :

١٨- ترحب بقرار لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية اجراء استعراض للاحتياجات من المعونة الغذائية في عقد الثمانينات من هذا القرن، في اطار الفقرة ٨٨ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي تدعو إلى النظر على وجه الاستعجال في تنقيح الرقم المستهدف لاتفاقية المعونة الغذائية، بحيث تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات المقدرة التي تتراوح بين ١٧ و ١٨,٥ مليون طن من الحبوب مما يوفر مؤشراً مفيداً للاحتياجات الشاملة من المعونة الغذائية بحلول سنة ١٩٨٥، كما اتفق عليه في الاستراتيجية :

١٩- تحث البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية ومن يمكنه تقديم مساعدة انمائية على زيادة المساعدة الخارجية المقدمة إلى القطاع الغذائي، الذي يقدر عنصر المساعدة الخارجية اللازمة له بمبلغ ٨,٣ من بلايين الدولارات، ويزداد حتى يبلغ ١٢,٥ من بلايين الدولارات بحلول سنة ١٩٩٠ (المبلغان كلاهما بأسعار

(١١٠) انظر: تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، ٥ إلى ١٦ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.75.II.A.3).